

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة «غدا لإدارة المخاطر» وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

- حرب الكل ضد الكل
عودة الطائفية في الشرق الأوسط في
حقبة مابعد الولايات المتحدة
- تصحيح إخفاقات الاستراتيجية الكبرى
للولايات المتحدة الأمريكية في العراق
- العراق: الحجر الأساس المفقود في السياسة
الأمريكية تجاه الخليج
- العراق والسياسة الأمريكية
العنف يُلقى بظلاله على محادثات مابعد
الانتخابات



مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر»

مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صنع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر مؤسسة غداً لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

فريق التحرير



+965 07779798941



iraqcopy@gfrmiraq.com

حرب الكل ضد الكل عودة الطائفية في الشرق الأوسط في حقبة مابعد الولايات المتحدة

حرب الكل ضد الكل عودة الطائفية في الشرق الأوسط في حقبة مابعد الولايات المتحدة

الكاتب:

ولي نصر

أستاذ كرسي مجيد خدوري للدراسات الشرق أوسطية والشؤون الدولية في
كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز.

المصدر:

مجلة foreign affairs

<https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/02-12-2021/iran-middle-east-all-against-all>

التاريخ:

كانون الثاني / شباط 2022

ترجمة وتحرير:

مؤسسة «غدا لإدارة المخاطر» - د. نصر محمد علي

العدد 1
آذار 2022



ملخص تنفيذي

تأتي رغبة واشنطن في بذل جهود أقل في الشرق الأوسط في وقت تجنح فيه الصين وروسيا صوب المنطقة، وتتشبث حكومة إيران المتشددة بموقفها، فيما تبقى الدول العربية أقل ثقة من أي وقت مضى بشأن الضمانات الأمنية الأمريكية. وما لم تمهد الولايات المتحدة الطريق لنظام اقليمي أكثر استقراراً- بدءاً من ابرام صفقة بشأن برنامج ايران النووي- قد تجد نفسها منجرفة مرة أخرى الى صراعات الشرق الأوسط العديدة على الرغم من بذل قصارى جهدها للانسحاب منها. وإذ لا يمكن للولايات المتحدة التخفيف من وطأة جميع المخاطر التي تلوح في الأفق في الشرق الأوسط. لكن يتعين عليها ان تتفادى تأزم الوضع. وقد يكون تقليص دور الولايات المتحدة في المنطقة أمر لامناس منه، لكن الطريقة التي تغادر بها ستكون مهمة.



ان شعار بايدن للشرق الأوسط بسيط هذا الشعار مفاده: «إنهاء الحروب الأبدية». إذ ينشغل البيت الأبيض بالتصدي للتحدي الذي تشكله الصين ويرنو صوب النأي بالولايات المتحدة عن نزاعات الشرق الأوسط التي تبدو لانهاية لها ولايمكن الانتصار فيها. بيد ان فك ارتباط الولايات المتحدة من الشرق الأوسط يهدد بترك فراغ سياسي تملأه العداوات الطائفية، الأمر الذي من شأنه ان يمهد الطريق لمنطقة أكثر عنفاً واضطراباً.

ان الصراع على الصدارة الجيوسياسية بين الشيوقراطية الشيعية في ايران والدول التي يقودها العرب السنّة، وتركيا السنّة مؤخراً، يعمل على تأجيج الصراع في أنحاء المنطقة كافة- الأمر الذي يفضي إلى تآكل المواثيق الاجتماعية، ويفاقم من أوجه القصور التي تعترى الدولة، ويحفز الحركات المتطرفة. لقد استعمل كلا الجانبين الهوية الدينية بوصفها سلاحاً لأهدافهم الخاصة، واستعملوها لحشد المؤيدين وتعزيز نفوذهم في أنحاء المنطقة كافة. ونتيجة لذلك مايزال الشرق الأوسط الأوسع نطاقاً يريز تحت وطأة وضع خطير.

وعلى الرغم من احتفاظ إيران باليد العليا، الا ان التحديات التي تواجه موقعها تتزايد في أنحاء المنطقة كافة. صحيح ان السنّة سئموا من التطرف الخبيث، غير ان الغضب الذي غذى صعود الدولة الاسلامية (المعروف باسم داعش) لم ينحسر، وستستفيد حركات التمرد الجديدة في الأجزاء المدمرة من المنطقة، بلا ريب، من هذه الغضب مرة أخرى. إذ يتزايد غضب السنّة في العراق ولبنان وسوريا من تحركات طهران وحلفائها لتشديد قبضتهم على السلطة. كما وبعث الارهاب في أفغانستان مرة أخرى، حيث تنزلق البلاد الى اتون الفوضى في أعقاب انتصار طالبان. ومن دون أي عملية سياسية لنزع فتيل هذه التوترات، فمن المحتم ان تندلع موجات جديدة من الاضطرابات وسفك الدماء.

ان تدخل اسرائيل في هذه الصراعات الطائفية الى جانب القوى السنّة لم يؤد إلا إلى صب الزيت على النار. فبسبب تدخل إسرائيل بات الاستقرار الاقليمي خاضعاً بدرجة أكبر لمصير البرنامج النووي الإيراني. تناقش واشنطن وتل أبيب¹ بالفعل «الخطة ب» إذا ما ظلت التسوية بعيدة المنال. وهذا المسار من شأنه أن يضع إيران والولايات المتحدة على طريق

المواجهة- فضلاً عن انه يفاقم التوترات الطائفية، وتعميق الانقسامات المجتمعية وإثارة صراعات جديدة من بلاد الشام الى افغانستان. تأتي رغبة واشنطن في بذل جهود أقل في الشرق الأوسط في وقت تجنح فيه الصين وروسيا صوب المنطقة، وتتشبث حكومة ايران المتشددة بموقفها، فيما تبقى الدول العربية السنية أقل ثقة من أي وقت مضى بشأن الضمانات الأمنية الأمريكية. وما لم تمهد الولايات المتحدة الطريق لنظام اقليمي أكثر استقراراً- بدءاً من ابرام صفقة بشأن برنامج ايران النووي- قد تجد نفسها منجرفة مرة أخرى الى صراعات الشرق الأوسط العديدة على الرغم من بذل قصارى جهدها للانسحاب منها.

تسليح الاسلام

تعود اصول التنافس بين الشيعة والسنة الى بدايات الاسلام، وعلى مر القرون، طورت الطائفتان تفسيرات متميزة للشريعة الاسلامية والممارسات الدينية. ومع ذلك فان الخلاف بين الجماعتين اليوم لا يكمّن في أصول الدين بل في الصراع على السلطة. يعد الانتماء الى المذهبين الشيعي والسني من علامات الهوية البارزة التي تشكل الولاءات السياسية في المجتمعات المنقسمة. صحيح ان حدة الاقتتال الطائفي قد انحسرت واضمرت على مدى العقدين الماضيين، غير ان الدور البارز للطائفية في سياسات المنطقة لم يفتّر- كذلك الحال الصراع بين ايران وخصومها الذين يقودهم السنة، والذي يتغذى على هذا الانقسام ويؤججه. هاتان القوتان هما وجهان لعملة واحدة.

لقد كان الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 هو الذي سمح لإيران بتوسيع نفوذها في العالم العربي بنحو كبير. فمنذ أن أطاحت الولايات المتحدة بالنظام الاستبدادي الذي ضمن حكم الأقلية السنية في بغداد، لعبت طهران بمهارة على الولاءات الطائفية لتمكين شبكة من الوكلاء المسلحين التي تمتد الآن من لبنان وسوريا الى العراق واليمن، لتشكل ما أطلق عليه ملك أردني عبد الله ذات مرة بـ «الهلل الشيعي». وبذلك فقد مكّنت إيران الشيعة على حساب السنة في أنحاء المنطقة كافة وعززت

نفوذها على حساب نفوذ المنافسين مثل المملكة العربية السعودية، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة.

لقد دفع ضغط العالم العربي لتحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، فيما سمي بالربيع العربي، بالقادة المستبدين، المهددين باحتمال التغيير، الى تسليح الطائفية بنحو أكبر. إذ أثار الرئيس السوري بشار الأسد الخوف من السنة لتخويف الطائفة العلوية السورية، الذي ينتمي اليها والذي تعود جذورها الى المذهب الشيعي، ودفعها الى دعم نظامه دعماً لاينضب. فيما برر الحكام في البحرين واليمن حملات القمع العنيفة باتهام المحتجين الشيعة بانهم عملاء لإيران. وعززت إيران وخصومها العرب هذه الدينامية عبر وضع انفسهم وراء عملائهم الشيعة والسنة، ورؤية إخوانهم في الدين بوصفهم أدواتاً لحماية نفوذهم الاقليمي.

لقد توسعت مساحة تأثير إيران الاقليمية بالتوازي مع برنامجها النووي. صحيح ان الولايات المتحدة قد كبحت بنحو فعال طموحات ايران النووية في العام 2015 عبر اتفاق بوساطة دولية، الا انه ثبت ان احتواء طموحاتها الإقليمية أمر بعيد المنال. كما وأثار إصرار واشنطن على عدم تضمين المسائل الاقليمية في المحادثات النووية حفيظة حلفائها العرب، الذين كانوا آنذاك على الجانب الخاسر للحروب الطائفية بالوكالة في العراق وسوريا واليمن. وقد عزز الرئيس الأمريكي باراك اوباما مخاوفهم بشأن التزام واشنطن بمساعدتهم في هذه الصراعات عندما نصح بان الايرانيين والسعوديين يحتاجون الى «ايجاد سبيل فعال لمشاركة الجوار». وعدّت الدول العربية السنّة الاتفاق النووي بمثابة تعزيز لنهج إدارة اوباما السابق الراض للإطاحة بنظام الأسد. ومن وجهة نظر القادة العرب، فقد أدى هذان القراران الى قلب ميزان القوى الإقليمي بنحو قاطع لصالح طهران: إذ أدى الاخفاق في الاطاحة بالاسد إلى تمكين حلفاء طهران الشيعة في دول أخرى، كما فشل الاتفاق النووي في كبح تدخل إيران الاقليمي. وقد بدا الأمر بالنسبة للزعماء العرب وكأن الولايات المتحدة تبارك الهيمنة الإيرانية في الشرق الأوسط.

وكان الرئيس ترامب يؤيد هذا الرأي. وانسحب من الاتفاق النووي في العام 2018 وقال ان إبرام اتفاقاً جديداً يجب أن يعالج دور إيران الإقليمي.

وفرضت حملته «الضغط الأقصى» عقوبات قاسية على إيران وكانت ترمي من أجل أن تجعل من المستحيل على إيران أن تحافظ مالياً على وضعها في العالم العربي. واتخذت واشنطن في عهد ترامب خطوات عدة لكبح جماح طهران، بما في ذلك تنفيذ غارة جوية بطائرة مسيرة في العام 2020 أسفرت عن مقتل قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، فرع الاستطلاع التابع للحرس الثوري الإسلامي الإيراني، وأبو مهدي المهندس، أحد كبار قادة الميليشيات الشيعية العراقية.

وقد نجحت إدارة ترامب في ضرب الاقتصاد الإيراني، وزيادة البؤس الاجتماعي والسخط السياسي. بيد أن محاولتها إجبار إيران على الانسحاب من العالم العربي قد فشلت فشلاً ذريعاً. لا بل على العكس من ذلك، ردت إيران بتصعيد التوترات الإقليمية، فهاجمت الناقلات في الخليج العربي، واستهدفت منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية، وشنت ضربات صاروخية جريئة على القواعد الجوية العراقية التي تتواجد فيها القوات الأمريكية، الأمر الذي جعل إيران والولايات المتحدة أقرب إلى الحرب مما كان عليه الحال في أي وقت مضى.

خرجت إيران من عهد ترامب أكثر عدوانية وفتكاً. فمنذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، زادت إيران من مخازنها لليورانيوم المخصب، ووسعت من بنيتها التحتية النووية، وحازت على خبرة نووية بالغة الأهمية. وهي الآن قريبة بنحو خطير من امتلاك مايكفي من المواد الانشطارية لصنع قنبلة نووية.

لقد كان قرار إلغاء الاتفاق النووي، لا التوقيع عليه في الأساس، هو الذي جعل إيران قوة أكبر في المنطقة. إذ تطورت طموحات إيران النووية والاقليمية جنباً إلى جنب مع وجود برنامج نووي موثوق يوفر مظلة تحمي وكلائها في أنحاء المنطقة كافة، الأمر الذي يعزز من نفوذ إيران على نحو أكبر. وعليه، كلما كانت المظلة النووية أكثر اتساعاً ومرونة، زادت فاعلية الوكلاء الذين يعملون تحت حمايتها. وقد أدى الاتفاق النووي لعام 2015 الذي عمل تحجيم نطاق البرنامج النووي الإيراني، إلى تقليل الحماية التي يمكن أن توفرها طهران لقواتها بالوكالة. ومع تعليق الاتفاق وقيام إيران بتسريع وتيرة نمو برنامجها النووي، فإن قواتها الإقليمية ستغدو أكثر

جراً. إذ عزز المتشددون الإيرانيون قوتهم خلال سنوات ترامب. لقد رأوا ان حملة «الضغط الأقصى» قد بررت وجهة نظرهم: فقد عدّت بالنسبة لهم دليلاً على ان الولايات المتحدة تسعى الى تغيير النظام في طهران ولن تألو جهداً حتى تنهار الجمهورية الاسلامية. وإذا جعل هذا الأمر التعامل مع الولايات المتحدة لاطائل منه فقد عني أيضاً ان إيران لن تتمكن من تأمين مصالحها إلا عبر المواجهة مع الولايات المتحدة وحلفائها. وهكذا خرجت إيران من عهد ترامب عازمة على مواصلة برنامجها النووي وتعزيز مكانتها في المنطقة.

وقد أوضح ابراهيم رئيسي، الرئيس الإيراني الجديد، خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر أنه يعتقد ان ميزان القوى الاقليمي يميل لصالح طهران. واستحضر أحداث الشغب التي حصلت في مبنى الكونغرس في 6 كانون الثاني / يناير وصور المدنيين الأفغان وهم يسقطون من الطائرات الأمريكية أثناء هروبهم من أفغانستان، وقال رئيسي ان هذه المشاهد بعثت رسالة واضحة للعالم مفادها «ان نظام الهيمنة الأمريكي لا يتمتع بأي مصداقية لاداخل البلاد ولاخارجها».

وكما توجي مثل هذه التصريحات، فقد تبنت الحكومة الإيرانية الجديدة وجهة نظر المنتصر في الأحداث الجارية في الشرق الأوسط. فهي ترى ان التدخل الإيراني في سوريا أنقذ الأسد في مواجهة مسعى أمريكي وأوروبي وتركى وعربي سني منسق للإطاحة به. فيما فشلت الحملة العسكرية السعودية الوحشية المدعومة من الولايات المتحدة في اليمن في تغيير حقيقة مؤداها ان الحوثيين راسخون وبقوة في العاصمة صنعاء، وفي أنحاء البلاد كافة تقريباً. كما حافظت إيران على مكانتها المهيمنة في العراق ولبنان، على الرغم من الضغوط الاقتصادية وما تعدّه تدخلاً من جانب خصومها.

باتت ضرورة الحفاظ على نفوذ إيران في العالم العربي جزءاً لا يتجزأ من الحسابات الاستراتيجية للدولة العميقة وما الميليشيات التي أسستها طهران لهذه المهمة ماهي إلا حقائق على الأرض في أنحاء المنطقة كافة. لكن على الرغم من الانتصارات الإيرانية الأخيرة كافة، فان الصراعات الطائفية التي تعصف بالشرق الأوسط لم تنته بعد.

الوضع قابل للانفجار

إيران ليست الطرف الوحيد الذي يقف وراء تصاعد الصراع الطائفي في أنحاء الشرق الأوسط كافة. فقد دعمت كل من قطر والسعودية وتركيا والامارات العربية المتحدة الفصائل السنية في العالم العربي. فقد مولت تركيا ورجال الأعمال السنة الأثرياء في الخليج العربي بتمويل بعض الفصائل السنية الأكثر تطرفاً التي سعت للإطاحة بالأسد - بما في ذلك داعش. وقد ناشدت هذه الجماعة المعادية الشرسة للشيعنة بوعداً بإحياء الخلافة الإسلامية، التي كانت مقراً للسلطة السنية في العصور السابقة، السنة المحرومين في أرجاء النطاق الممتد من دمشق الى بغداد. وفي نهاية المطاف قضى تحالف المصالح الذي شكلته روسيا والولايات المتحدة وإيران على داعش، الا ان ايران قاتلت داعش إلى جانب حلفائها المحليين في العراق وسوريا.

وعلى الرغم من أن طهران تمكنت حتى الآن من تبوأ الصدارة في الصراع الاقليمي على النفوذ، الا أنها قد تجد نفسها في وضع صعب تحت وطأة ضغط متزايد في السنوات المقبلة. إذ ان لممالك الخليج العربية السنية، الى جانب إسرائيل وتركيا، مصلحة بما ستؤول اليه الصراعات الطائفية التي تعصف بالعالم العربي. فمع إشارة الولايات المتحدة بأنها لن تحاول طرد إيران من الأماكن المختلفة التي رسخت نفوذها فيها، يستعد اللاعبون الاقليميون لتولي هذه المهمة.

وإذ يحاول نظام الأسد في سوريا توطيد سلطته، ماتزال البلاد على برميل بارود طائفي. وقد يستأنف القتال للسيطرة على محافظة ادلب الشمالية الغربية التي يسيطر عليها الكورد في الشمال الشرقي من البلاد. وأعاقت تركيا محاولات الأسد للسيطرة على إدلب، وعززت من ادعاءاتها بكونها المدافع عن حقوق السنة في سوريا. كما انجذبت اسرائيل الى دوامة الصراع السوري، حيث باتت غير مرتاحة بنحو متزايد مع التمدد العسكري الإيراني هناك. وفي غضون ذلك، فان أغلبية السكان السنة، الذين يعيشون أجزاء البلاد التي دمرتها الحرب التي دامت عقد من الزمان، مايزالون محرومين وفقراء.

ان مصير سوريا مرتبط بمصير العراق. ولم يسفر انتصار الحكومة

المركزية في العراق على الجهاديين السنّة إلا عن التأكيد على اعتمادها على الدعم العسكري من جانب إيران والولايات المتحدة، كما جاء على حساب تعزيز نفوذ الميليشيات الشيعية في البلاد. وإذ تمكن العراقيون من تهدئة الصراع الطائفي في الوقت الحالي، إلا أن جمره يتوهج تحت السطح. كما أبرزت الانتخابات الوطنية الأخيرة هشاشة الوضع السياسي الراهن. وقد شجع آية الله العظمى علي السيستاني والمؤسسة الدينية الشيعية العراقيون على التوجه إلى صناديق الاقتراع قبل الانتخابات في تشرين الأول / أكتوبر، غير أن هذه المناشدات لم تلق آذاناً صاغية. وأسفرت اللامبالاة العامة عن انحساراً قياسياً في الاقبال على التصويت، الأمر الذي أعطى زخماً لأكثر الشخصيات الطائفية في البلاد: رجل الدين المنشق مقتدى الصدر ورئيس الوزراء السابق نوري المالكي. كان الجانب المشرق الوحيد هو أن الأحزاب التابعة للمليشيات الشيعية المدعومة من إيران كان أدائها سيئاً أيضاً. بيد أن ذلك فقد منحهم ذلك دافعاً لزعزعة استقرار البلاد- كما بدا واضحاً من المحاولة الأخيرة لاغتيال رئيس وزراء البلاد.

أن صعود الصدر لا يبشر بالخير للسلام الطائفي في العراق. فعلى الرغم من أنه نصب نفسه على أنه وطني، إلا أنه يساوي بين مصلحة العراق الوطنية وحق طائفته الشيعية في حكم البلاد. وكانت مليشياته في طليعة الحرب الأهلية الطائفية التي اجتاحت العراق عام 2006، وهو لا ينوي التنازل عن السلطة لتهدئة السنّة. صحيح أنه يريد الاستقلال عن إيران، إلا أنه سيواجه الفصائل المتنافسة في الداخل ومناورات الممالك السنّة في الخليج، الذين يعارضون سيطرة الشيعة على العراق. لذا سيجنح صوب الاعتماد على طهران.

تنذر الاضطرابات المتزايدة في لبنان أيضاً بعدم الاستقرار، لكنها لاتنذر بتقليص النفوذ الإيراني. إذ يعد حزب الله هو الفاعل السياسي المهيمن الوحيد في البلاد، الذي بنى قدرته العسكرية على مر السنين بدعم إيراني سخي. لقد أبلت الجماعة الشيعية شبه العسكرية (الموازية) اللبنانية بلاءاً حسناً في الحروب ضد إسرائيل، وما تزال ترسالتها من الأسلحة الضخمة تشكل رادعاً يهدد العمل العسكري الإسرائيلي ضد إيران. لقد نجح حزب الله أيضاً في نشر مقاتليه نيابة عن حلفاء إيران انحاء العالم العربي كافة،

ولاسيما في العراق وسوريا، وبات لاغنى عنه لطهران. لكن حزب الله هو أيضاً قوة سياسية في لبنان، متواطئ في الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى تآكل الدولة والمجتمع. ولطالما استنكر المكونان المسيحي والسني في البلاد ولاء حزب الله لإيران وإصراره على العمل بوصفه دولة داخل دولة. وينحو عدد متزايد من اللبنانيين باللائمة الآن على الجماعة لتقويض التحقيق الرسمي في الانفجار المدمر الذي وقع في ميناء بيروت في آب / أغسطس عام 2020 والذي دمر أجزاء كبيرة من المدينة. لن يتخلى حزب الله عن السلطة بدون قتال. وماتزال قبضته على الطائفة الشيعية قوية، وإيران ملتزمة بدعم التنظيم. لطالما كان لبنان عرضة لنوبات العنف، وليس من الصعب أن نرى كيف ان الأحداث الجارية تمهد الطريق لنوبة أخرى من الصراع الطائفي هناك.

وفي اليمن، باتت الحرب الأهلية حرباً بالوكالة. فهناك الحكومة المركزية المدعومة من السعودية من جهة. ومن جهة أخرى هناك القبائل الحوثية التي تنحدر من شمال البلاد الذي يسيطر عليه أعضاء من الطائفة الزيدية الشيعية، ويتمتعون بدعم إيران. وقد اتخذت الحرب طابعاً طائفيّاً صريحاً في العام 2015، عندما تدخل تحالف من الدول بقيادة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة للحيلولة دون انتصار الحوثيين ومنع اقامة رأس جسر إيراني في شبه الجزيرة العربية. صحيح ان حملتهم دمّرت اليمن- غير انها لم تهزم الحوثيين، الذين ازداد اعتمادهم على إيران أثناء القتال. وعندما تنتهي الحرب، سيسيّطّر الحوثيون على أجزاء كبيرة من اليمن وسيكون لهم تأثير كبير على سياساته. وسيكون النصف الممتلئ من الكأس من نصيب إيران والجانب الشيعي في الحسابات الإقليمية فيما سيكون النصف الفارغ من نصيب السعودية وحلفائها السنة.

وفيما تتطلع الدول العربية السنية حتى ولو الى التنافس على قدم المساواة، فهي ترنو متحمسة وبنحو متزايد صوب حليف قوي في الصراع ضد إيران ألا وهو: اسرائيل، التي وضعت نفسها في خضم صراع اقليمي متصاعد عبر شن غارات جوية على القواعد الإيرانية في العراق وسوريا وتنفيذ الاغتيالات والهجمات السيبرانية والتخريب الصناعي لإعاقة البرنامج النووي للجمهورية الاسلامية. لقد قصرت طهران حتى الآن

ردودها ضد إسرائيل على الهجمات الالكترونية والهجمات على سفنها في الخليج العربي، ولكن الوضع قد يتصاعد بسرعة- ليس بالضرورة بين إيران وإسرائيل بل ربما الى اشتباكات بين الشركاء الكامنين على كلا الجانبين في العراق ولبنان وسوريا والهجمات الايرانية على حلفاء إسرائيل الجدد في الخليج العربي.

رد الفعل السنّي

تبحث الدول العربية السنّية وسط كل هذا الخضم عن استراتيجيات جديدة لحماية مصالحها. وقد اعتمدوا حتى الان على الولايات المتحدة لاحتواء توسع نفوذ إيران الإقليمي، وهو توسع دفعت عجلته واشنطن نفسها بغزوها العراق. غير ان رحيل الولايات المتحدة من افغانستان، والحديث عن تقليص الوجود العسكري الأمريكي في العراق، ورغبة بايدن في انهاء «الحروب الأبدية» أجبرت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على الشروع في الحديث مع إيران على أمل الحد من التوترات وكسب الوقت لبناء قدراتهم الإقليمية. جاءت هذه المحادثات بعد سنوات من الحروب بالوكالة في أنحاء المنطقة كافة، ودعم السعودية والإمارات لتضييق الخناق الأمريكي للاقتصاد الإيراني والهجمات الإيرانية داخل الأراضي السعودية والاماراتية. لذا فهي تمثل جهداً هاماً للحد من التوترات. وإذ تريد السعودية ان تضغط إيران على الحوثيين لإنهاء الحرب في اليمن ووضع حد لهجمات الطائرات المسيرة على أراضيها، فان إيران بدورها تريد التطبيع الكامل للعلاقات مع السعودية. ان الانفراج ليس قريب المنال، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة الى ان محادثات تجري في ظل المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة. بيد ان الجانبين مازالا يلتقيان، وقد حددت الخطوات الأولى المحتملة في التقارب، مثل فتح قنصليات لتسهيل السياحة الدينية. لقد دعمت إدارة بايدن الحوار، لكن واشنطن لاتستطيع دفع الرياض للتوصل الى اتفاق مع طهران إذا لم تستطع من القيام بذلك بنفسها.

مايزال شبح التطرف السنّي يثير قلق إيران. إذ كان انتصار طالبان نعمة بالنسبة للتشدد السنّي في أنحاء المنطقة كافة: فتاريخ الجماعة الأفغانية

موغل في العنف الطائفي الدموي، وهي ترى ان الشيعة بوصفهم خارجين على الاسلام. صحيح ان حركة طالبان لم تعد تتبنى العداء للشيعة علانية واقامت علاقات مع إيران، الا ان عودتهم الى السلطة شهدت تطهير الوظائف الحكومية من الشيعة الهزارة، وإغلاق أعمالهم التجارية، وطردهم من منازلهم وقراهم. وعلى الرغم من ان العنف الطائفي الأخير في البلاد، مثل الهجمات القاتلة بالقنابل على المساجد الشيعية، قد أُلقي باللائمة فيه على أحد عناصر داعش المعروف باسم الدولة الإسلامية- ولاية خراسان، الا انه مايزال يؤكد على احتمالية نشوب صراع طائفي أوسع في أفغانستان. كما تسعى الدول العربية السنية الى عمق استراتيجي عبر اصلاح الخلافات مع تركيا، التي تعد نفسها في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان قوة إقليمية ومدافعاً عن الامتيازات السنية. وترى تركيا أردوغان نفسها وريثة الإمبراطورية العثمانية التي كانت حتى العام 1924 مقرأاً للخلافة الإسلامية، المركز الرمزي للسلطة السنية. كما أنها تتحفظ بعلاقات وثيقة مع جماعة الإخوان المسلمين، القوة الاسلامية الأكثر أهمية في العالم العربي. وصوّرت تركيا نفسها، ابان الربيع العربي، على أنها أنموذجاً للعالم العربي، داعمة للمطالب الشعبية بالديمقراطية وطموحات الإخوان المسلمين في السلطة. وانحازت لاحقاً الى جانب قطر عندما فرض جيرانها في الخليج حصاراً عليها.

وقد أثارت هذه السياسات غضب ممالك الخليج العربي، التي عدّت تركيا منافساً لها لقيادة العالم السني. لقد طغت هذه المشاحنات الضروس أحياناً حتى على التنافس الطائفي مع إيران، ففي الواقع كانت علاقة أنقرة بطهران بنحو عام أكثر دفئاً من علاقاتها مع الرياض وأبو ظبي. لقد أدى التنافس تركيا مع خصومها السنة إلى دخولها في كل ساحة تؤدي فيها الطائفية دوراً، حيث راهنت حكومة أردوغان على مطالبتها بالنفوذ في العراق ولبنان ومؤخراً في أفغانستان.

لقد كانت تركيا بمثابة حصن منيع ضد النفوذ الإيراني. لقد استعملت تركيا قوتها العسكرية في العراق وسوريا بنحو فعال: فعلى الرغم من أنها لاتستطيع أن تضاهي قوة إيران بالوكالة، إلا ان قدرتها العسكرية والاقتصادية ضمنت لها الحفاظ على دور مؤثر في الشرق الأوسط. وعلى

سبيل المقارنة، فقد أخفقت الدول العربية السنية في كبح جماح القوة الإيرانية بأي شكل من الأشكال. إذ فشل استثمارهم في المعارضة السورية فشلاً ذريعاً، وتخلت السعودية عن لبنان، وفشلت في الحصول على موطن قدم في العراق، وتعثرت في الحرب في اليمن. مع ذلك مازالت الدول العربية السنية ممارسة نفوذها في واشنطن، وهي تعزز هذا العمق الاستراتيجي بالتعاون الاستخباراتي والعسكري مع إسرائيل. لكن في أرض الواقع، لا يسعهم إلا أن يأملوا في إبطاء تقدم إيران وليس عكس مساره.

المغادرة في ظل ظروف أفضل

لا يمكن للولايات المتحدة التخفيف من وطأة جميع المخاطر التي تلوح في الأفق في الشرق الأوسط. لكن يتعين عليها ان تتفادى تأزم الوضع. وقد يكون تقليص دور الولايات المتحدة في المنطقة أمر لا مناص منه، لكن الطريقة التي تغادر بها ستكون مهمة. يعد الانسحاب الأمريكي، بالنسبة للكثيرين في الشرق الأوسط، اختصاراً لتخلي الولايات المتحدة عن المنطقة، حيث دافعت سابقاً ضد تهديدات الاتحاد السوفيتي وإيران والعراق، ومؤخراً داعش. حتى اذا استمرت الولايات المتحدة في الحفاظ على وجود عسكري كبير في المنطقة، بان التزامها باستعمال القوة العسكرية بنحو مفتوح سيكون موضع شك متزايد.

هذا الارتباك الاستراتيجي هو فرصة لإيران ووكلائها. كما سيكون هذا الأمر بمثابة دعوة الى الوافدين الجدد للدخول الى المعترك، مثل روسيا وتركيا. ولا يوجد بديل جاهز لاستراتيجية الاحتواء التي تتبناها الولايات المتحدة، والتي ظلت على مدى أكثر أربعة عقود بمثابة بنية أمنية بحكم الأمر الواقع في المنطقة. أفضل ما يمكن أن تسعى اليه الولايات المتحدة هو الحيلولة دون تفاقم الخصومات الاقليمية، على أمل أن يوفر الهدوء النسبي فرصة لإرساء أطر اقليمية جديدة. لهذا السبب، فان الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في سبيل التراجع عن فرض الاحتواء لابد وأن تسير جنباً الى جنب مع اندفاع دبلوماسي للحد من النزاعات بين القوى الإقليمية وحلها.

يظل التوصل الى اتفاق نووي مع إيران أهم رادع أمام المزيد من عدم

الاستقرار الاقليمي. هناك أسباب مفهومة قد تجعل ادارة بايدن تتردد في العودة الى الاتفاق النووي لعام 2015. فمن المقرر أن تنتهي بعض القيود التي فرضت بموجب الاتفاق على إيران قبل نهاية الولاية الأولى للرئيس جو بايدن، ومن شأن رفع العقوبات على وفق ما هو مطلوب كجزء من الصفقة أن يثير انتقادات من الحزبين. لهذه الاسباب، تقول الادارة الأمريكية أنها تريد اتفاقاً «أطول وأقوى». غير ان ايران مهتمة فقط باستعادة اتفاق عام 2015- لكن هذه المرة بضمانات أمريكية مفادها أن الادارة القادمة لن تعمل على ردّ الاتفاق مرة أخرى². إذ ان الجمود أو ما هو أسوأ من ذلك، انهيار المحادثات- من شأنه أن يضع إيران والولايات المتحدة على طريق خطير صوب المواجهة التي ستشعل حتماً العالم العربي وتؤجج الطائفية. وإذ شجعت ادارة بايدن الفواعل الاقليميين على التحدث فيما بينها، لكن هذه الحوارات لن تستمر إذا ما تعثرت الجهود الرامية لاستعادة الاتفاق النووي. وسيكون الضحية الأولى الاستقرار في العراق ولبنان، الأمر الذي يتطلب التوافق بين الجهات الفاعلة الشيعية والسنية. وكي تتمكن إدارة بايدن من إخراج الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، فهي بحاجة الى إرساء حدّ أدنى من الاستقرار الاقليمي- ويجب أن يبدأ هذا الجهد بإعادة إيران والولايات المتحدة الى الامتثال المتبادل لاتفاق عام 2015. لأكثر من أربعة عقود كانت الولايات المتحدة تنظر الى الشرق الأوسط على أنه مجاًلاً حيويّاً لمصالحها القومية. وأقامت تحالفات مع دول عربية لاحتواء إيران، وإبعاد الاسلاموية، وإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كانت الاستراتيجية الأمريكية أكثر نجاحاً حين تمكنت من الحفاظ على توازن مستقر بين إيران وجيرانها العرب. ومنذ أن قوضت الولايات المتحدة هذا التوازن بغزوها للعراق في العام 2003، ما برحت تحاول استعادته- والآن في ظل مواجهة التحديات العالمية الملحة الأخرى، فهي تتخلى عن هذا الجهد كلياً. هنا سبب كاف لتبني اعادة التقييم الاستراتيجي هذه. إذ ان السعي وراء توازن قوى بعيد المنال هو أمر مكلف للغاية، ولا سيما وان الشرق لم يعد حيويّاً للمصالح القومية الأمريكية.

ترتيب امني جديد، سيكون الفوضى والصراع أمراً مألوفاً. أن عودة التطرف الاسلامي، وشبح المزيد من الانهيار للدولة والحروب الكبيرة والصغيرة على الاراضي والموارد، والصراع المفتوح بين إيران وإسرائيل، ستكون لها عواقب أمنية وإنسانية كارثية ستتطلب حتماً اهتماماً أمريكياً متجدداً. وإذا ما كانت الولايات المتحدة تريد ان تتجاهل عبء الحفاظ على توازن القوى في الشرق الأوسط، فعليها ان تبحث عن بديل مستدام- وهذا الترتيب من شأنه أن ينهي الصراعات الاكثر خطورة في المنطقة ويضع قواعد للعبة لنظام اقليمي فعال. يجب أن تبدأ تلك المهمة بنزع فتيل الصراع الذي يشكل أكبر تهديداً للمنطقة ألا وهو: المواجهة مع إيران.

الهوامش

1. جدير بنا ان نذكر ان الكاتب قد ذكر مصطلح القدس أعلاه للإشارة الى عاصمة الكيان الصهيوني غير اننا نتحفظ على هذه التسمية لذا استعضنا عنها بـ تل ابيب. المترجم.
2. أثار انسحاب الرئيس الأمريكي السابق ترامب من الاتفاق النووي مع ايران الكثير من اللغط غير ان الجدل أغفل حقيقة ان هذا الاتفاق يندرج ضمن اطار سلطات الرئيس بإبرام الاتفاقيات التنفيذية Executive Agreements وهذا الاتفاقيات لاينص عليها الدستور الأمريكي بل اقرتها المحكمة الاتحادية لذا فهي لاتخضع لمصادقة مجلس الشيوخ كما هو الحال بالمعاهدات الدولية لذا تطالب ايران بمثل هذه الضمانات. ولو صادق مجلس الشيوخ على هذا الاتفاق لما تسنى للرئيس ترامب الانسحاب منه من دون موافقة مجلس الشيوخ. المترجم.

التوصيات والملاحظات:

- تسلط الدراسة الضوء على عودة الاستقطاب الطائفي في الشرق الأوسط وتزايد احتمالات انزلاق تلك المنطقة الى المزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار، وفي خضم ذلك كله يأتي التراجع الأمريكي عن المنطقة ليزيد من الطين بلة. لذا فهي تحذر من مغبة نأي الولايات المتحدة بنفسها عن هذه المنطقة وإذا كان لابد من ذلك يتعين عليها ان تقيم بعناية الطريقة التي تنسحب منها من المنطقة.
- حذرت الدراسة الولايات المتحدة من الانسحاب من الشرق الأوسط وان الفراغ الذي سيخلفه هذا الانسحاب سيملاؤه المنافسون، روسيا والصين في المقام الأول، ويتركها للفوضى والعنف، وفي نهاية المطاف ستجد نفسها مضطرة للتدخل من جديد.
- وجهت الدراسة نقداً إلى دور الكيان الصهيوني في المنطقة ودورها في تأجيج الصراعات الطائفية في المنطقة وسعيها لوضع الولايات المتحدة وايران على طريق المواجهة.
- على الرغم من العقوبات الاقتصادية على إيران الا ان الولايات المتحدة فشلت في احتواء إيران او في اجبارها على الانكفاء والانسحاب من مناطق نفوذها في العالم العربي، بل الأمر على خلاف ذلك تماماً.
- ركزت الدراسة في اكثر من موضع على حقيقة ان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي هو الذي عزز من قوة ايران ونفوذها.
- افضل مايمكن ان تفعله الولايات المتحدة، في ظل الظروف الحالية، هو الحيلولة دون تفاقم الصراعات الاقليمية على امل ان يفضي ذلك الى حالة من الهدوء النسبي من شأنها ان توفر فرصة لإرساء اطر اقليمية جديدة.

تصحيح إخفاقات الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في العراق

الكاتب:

أنتوني كوردسمان

الرئيس الفخري لكرسي الاستراتيجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، وهو الموقع الذي يقدم تحليلا سياسيا وعسكريا للتحديات الاستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة. وقد عمل كوردسمان سابقا في مكتب وزير الدفاع الأمريكي ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ووزارة الطاقة.

المصدر:

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية:

<https://www.csis.org/analysis/correcting-americas-grand-strategic-failures-iraq>

التاريخ:

1 نيسان 2021

ترجمة وتحرير:

مؤسسة «غدا لإدارة المخاطر» - د. كرار أنور البديري

العدد 1
آذار 2022



ملخص تنفيذي

منذ العام ٢٠٠٣ وصاعدت أخفقت الولايات المتحدة في التعامل بشكل استراتيجي مع العراق، فقد انصب مجمل تركيزها في التعامل مع التهديدات اليومية الناشئة في العراق دون التدبر في خلق وحدة عرقية طويلة الأمد، علاوة على تقلييلها من أهمية العراق الاستراتيجية، في حين سعى خصومها الى توظيف تلك الأهمية ليصبح لهم العراق جسرا استراتيجيا بين ايران وسوريا وحزب الله، ناهيك عن اخفاق الولايات المتحدة في تحديد من هو العدو الرئيس لها في العراق، وفشلها في تقديم مساعدة أمنية منتظمة، وتمكين القوات العراقية من الاعتماد على نفسها في مواجهة التهديدات التي تعترضها. وتتزايد تلك الإخفاقات امام فشل الولايات المتحدة في معالجة أسباب العنف الداخلي في العراق، علاوة على فشلها في معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية، وتركيزها على شراكة ضيقة لم تسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي او تؤدي الى قيام عراق قوي ومستقل: يتمتع بحكومة فعالة، واقتصاد متطور، وقوات أمن كافية للتعامل مع تحديات الأمن الداخلي وتمتع بقدرة على الدفاع والردع ضد التهديدات الخارجية.



مقدمة

يسلط هذا التقرير الضوء على أهم الاخفاقات التي شابت الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، وتبين بكل وضوح عدم وجود نهج أمريكي واحد ذات طبيعة مستمرة تجاه العراق. وهو ما يجعلنا نقول بثقة: إن الولايات المتحدة لم تكن تتعامل استراتيجياً مع العراق، وانما كانت تتعامل معه بصورة تكتيكية، معتمدة على سياسة ردود الافعال تجاه تطورات الاحداث في العراق.

وتزدان اهمية هذا التقرير لسببين: الاول: لكونه يعطي الرؤى الاستراتيجية المناسبة للسياسة الامريكية تجاه العراق من وجهة نظر أمريكية، مما يفسح المجال أمام معرفة كيف تفكر الولايات المتحدة في العراق، ثانياً/ نظراً للعمق المعرفي لكاتب التقرير الذي لم يدخر جهداً في تقديم الاستشارات حول السياسة الأمريكية تجاه العراق، لدرجة إن اراءه جذبت انتباه الكونغرس لإعادة تقويم السياسة الامريكية في عهد إدارة بوش تجاه العراق، كما سبق وأن عمل كوردستان مستشاراً لوزارتي الخارجية والدفاع أثناء حربي أفغانستان والعراق، وفيما يلي عرض لأهم مواطن الضعف التي اكتنفت السياسة الامريكية تجاه العراق على المستوى الاستراتيجي. اذ يشير التقرير إن هناك اثنا عشر قضية فشلت الولايات المتحدة حتى الان في معالجتها على المستوى الاستراتيجي في العراق وهي كما يلي:

1. **التفكير تكتيكياً وليس استراتيجياً:** منذ عام 2003 فصاعداً، ركزت الولايات المتحدة على التعامل مع التهديد اليومي، بدلاً من خلق وحدة عراقية طويلة الأمد، وتطوير قدرات عسكرية دفاعية. لقد تحدثت الولايات المتحدة عن خطط مدنية عسكرية متكاملة بالإضافة إلى أهداف مدنية وأمنية طويلة المدى، لكنها ركزت في المقام الأول على التعامل مع التهديدات المتطرفة بدلاً من إنشاء بعض الخطط الفعالة والطويلة الأجل مثل إنشاء جيش عراقي فعال، وتعزيز الأمن الداخلي عبر قوات الشرطة، فضلاً عن تبني نوع من برامج المساعدة الاقتصادية المصممة لتوحيد القوى السياسية بمختلف طوائفها وقومياتها تحت هيكل سياسي واحد فعال للحكم.

2. **التقليل من أهمية العراق الإستراتيجية:** فشلت الولايات المتحدة باستمرار في إعطاء العراق قيمته الإستراتيجية المناسبة، من خلال دوره الحاسم في احتواء وردع إيران، كما فشلت واشنطن في منع العراق من أن يصبح جسراً استراتيجياً بين إيران وسوريا وحزب الله، وكذلك فشلت في ربط العراق بدول الخليج العربي والأردن، كما لم تنجح في الحد من الضغط والتدخل التركي، والحد من النفوذ الروسي والصيني. كما أن الولايات المتحدة خلطت أيضاً بين خفض واردات النفط الأمريكية وتقليل الأهمية الإستراتيجية للخليج - على الرغم من أن الخليج يصدر حوالي 20٪ من النفط العالمي. فقد قللت واشنطن من أهمية العراق الإستراتيجية للصين وروسيا وكذلك مدى أهميته في توفير تدفق مستقر للطاقة إلى آسيا مقارنة بالصادرات العراقية النفطية الضعيفة نحو الولايات المتحدة.

3. **التركيز على العدو الخطأ:** كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى التركيز على المتطرفين الإسلاميين والقاعدة وداعش. ومع ذلك، كان التهديد الرئيس دائماً هو إيران، وتوسع النفوذ الإيراني، وكيف ستتطور علاقات العراق مع سوريا - وهو تهديد اضحى يتضاعف الآن في ظل توسع دور روسيا في سوريا وكذلك جهودها لتوسيع دورها في العراق والخليج. فقد فشلت الولايات المتحدة في فهم الأهمية العسكرية للعراق في استراتيجيتها الكبرى.

4. **الاندفاع يتلوه اندفاع:** غزت الولايات المتحدة العراق في العام 2003 من دون خطة واضحة للمستقبل، ثم هرعت للخروج من العراق في العام 2011، متجاهلة العديد من الخطط المحدودة التي وضعتها في عام 2010. وهو الأمر الذي استغله تنظيم داعش ليسيطر على العديد من الأراضي العراقية، مما أدى ذلك إلى اندفاع الولايات المتحدة مرة أخرى، غير أنه اندفاع كان مخصص فقط لتفكيك «خلافة» تنظيم داعش الذي هُزم في العام 2018، غير أنها مكنت إيران بشكل فعال في العراق وزادت من التهديدات الإيرانية للقوات الأمريكية المحدودة الذي لم يتبقى منهم سوى 2500.

5. **تقديم مساعدة أمنية غير منتظمة وسيئة التركيز:** بعد الغزو في العام 2003، اعتمدت الولايات المتحدة إلى حد كبير على قواتها العسكرية الهائلة لمحاربة التنظيمات المتطرفة من عام 2004-2009، ومع ذلك كانت الولايات المتحدة بطيئة للغاية في جهودها لبناء القوات العسكرية العراقية والقيادة الحكومية المناسبة لإدارة هذه القوات. وعليه لم تكن القوات الحكومية العراقية جاهزة عندما انسحب الولايات المتحدة في العام 2011.

6. **الفشل في الحفاظ على الدعم العسكري الرئيسي والتدريب والمساعدة:** بعد عودة القوات الأمريكية للتعامل مع تنظيم داعش في العام 2014، ركزت الولايات المتحدة كثيراً على تطوير القوات البرية العراقية مع الاعتماد بشكل كبير على الضربات الجوية من دون طيار وأنظمة الاستخبارات. وقد أدت هذه التحولات إلى خفض تكلفة جهود الولايات المتحدة إلى مستويات أقل بكثير في الخسائر المادية والمالية، ومع ذلك لم تضع الولايات المتحدة خططاً طويلة المدى أو تدرب وتعزز الهياكل الأمنية العراقية التي من شأنها أن تجعل القوات العراقية فعالة تماماً بمجرد هزيمة تنظيم داعش، فقد كررت الولايات المتحدة أخطائها في فيتنام من خلال ترك القوات البرية والجوية العراقية تعتمد بشكل مفرط على الدروع والطائرات القتالية الأمريكية التي لا يمكن أن تستمر بشكل دائم، الامر الذي جعل القوات العراقية أكثر اعتماداً بشكل مفرط على الأسلحة الروسية وعلى الأسلحة القديمة التي استوردها سابقاً من الاتحاد السوفيتي. كما ان الولايات المتحدة لم تفعل شيئاً تقريباً بعد عام 2010 للمساعدة في تطوير قوات شرطة عراقية أكثر فاعلية.

7. **الفشل في معالجة أسباب العنف الداخلي في العراق:** لقد فشلت الولايات المتحدة في فهم أن الجولة الأولى من هزيمة المتطرفين في العراق في العام 2010، ثم العودة لهزيمة وتفكيك تنظيم داعش لن تحقق أبداً نتائج دائمة ما لم تتعامل الولايات المتحدة مع أسباب التطرف العنيف، فقد افتقرت الجهود الأمريكية للتعامل

مع أسباب التطرف في الوقت الذي لا يزال مستمرا نشاط العديد من مقاتلي داعش في العراق، الامر الذي من شأنه ان يرفع من مستويات التوتر والعنف مرة أخرى.

8. **الفشل في معالجة الحكم والسياسة والفساد في العراق:** لم

تحقق جهود الولايات المتحدة لإعادة تشكيل العراق من عام 2003 وحتى العام 2009 سوى القليل من النجاح الحقيقي أو التأثير الدائم. والاسوأ إن الجهود الامريكية لمعالجة المشاكل المدنية في العراق قد تم استبدالها منذ العام 2010 فصاعدا ببرامج مساعدات محدودة للغاية وضعيفة التركيز. فقد حافظت المساعدات المالية الامريكية على تعزيز قدرة العراق على الوفاء بالالتزامات المالية، وكانت الأشكال الأخرى من المساعدات غالباً ما تُدار بشكل سيء أو تُهدر أو تُسرق أو كانت فعاليتها محدودة للغاية، كما فشلت المساعدات الامريكية في خلق حوافز لتوحيد القوى السياسية العراقية المختلفة فيما بينها.

9. **الفشل في تقديم مساعدات اقتصادية كافية وفعالة لدعم**

الإصلاح الاقتصادي: لم تدرك الولايات المتحدة أبداً أن الاستقرار الاقتصادي في العراق وتنميته يمثل النصف الثاني الحاسم لأي جهد امني هادف، فالإصلاح الاقتصادي والمساعدات الاقتصادية لا تقل أهمية عن اصلاح القوات الأمنية ومساعدتها، كما انها أداة محتملة مهمة في توحيد القوى السياسية المختلفة فيما بينها، وخلق وظائف جديدة، وكسب التأييد للحكومة والحد من الاحتجاجات الشعبية، وتقويض الجهود الإيرانية في السيطرة على أجزاء أساسية من الاقتصاد العراقي.

10. **التركيز على شراكة إستراتيجية أمريكية ضيقة تسعى إلى تحقيق**

الذات بدلاً من الاستقرار الإقليمي الهادف: يجب على الولايات المتحدة أن تدرك أنها لا تستطيع تحويل العراق المنقسم - المحاصر بين إيران وسوريا وتركيا ودول الخليج العربي- إلى شريك استراتيجي واضح من النوع الذي تمتلكه الولايات المتحدة الآن في علاقاتها مع دول الخليج العربي. اذ تحتاج الولايات المتحدة

إلى التركيز على إنشاء عراق قوي ومستقل: عراق يتمتع بحكومة فعالة، واقتصاد متطور، وقوات أمن كافية للتعامل مع تحديات الأمن الداخلي وكذلك الدفاع والردع ضد التهديدات التي تعترض العراق من جيرانه مثل إيران وسوريا فيما بعد الحرب الأهلية في سوريا. **ذلك إن قيام عراق قوي ومستقل هو أفضل طريقة لتوحيد العراق**، والحصول على دعم عراقي واسع للجهود الأمريكية، والحد من نجاح إيران قدر الإمكان.

11. **الفشل في العمل بفعالية مع الحلفاء:** تتمثل إحدى الطرق الرئيسية للمساعدة العسكرية للعراق في جعلها متعددة الأطراف قدر الإمكان. إذ يؤدي إشراك الحلفاء الأوروبيين في جهود تقديم المساعدات العسكرية والأمنية إلى نزع فتيل استياء العراق من أخطاء الولايات المتحدة السابقة ولتوضيح أن الهدف النهائي من هذه الجهود هي وجود عراقًا قويًا ومستقلًا. إذ تتمتع دول مثل فرنسا وإيطاليا بخبرة أكبر بكثير في إنشاء قوات شبه عسكرية فعالة وفي التعامل مع تحديات مثل قوات الحشد الشعبي العراقية. كما تتمثل الطريقة الرئيسة الثانية لتحقيق مثل هذه الأهداف في تدويل المساعدة الاقتصادية للعراق على أساس مستقر من خلال استخدام البنك الدولي للمساعدة في التنمية الاقتصادية في العراق بدلاً من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما لا يمكن التعويل على الجهود الأممية. إذ أصبحت الأمم المتحدة سياسية ومنقسمة للغاية بحيث لا يمكنها إدارة برنامج مساعدات كبير، كما أن قوة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في حالات الطوارئ ومساعدات المشاريع لم تعد فاعلة كثيراً في الجهود الحديثة للتنمية والإصلاح الاقتصادي. وعليه فإن البنك الدولي لديه مقاربة واقعية للتعامل مع برامج الحكم والاقتصاد والتنمية في العراق، وقد طور بعض التقييمات الممتازة للمشاكل الاقتصادية الهيكلية الحرجة في العراق. لذلك يمكن للولايات المتحدة أن تستثمر هذا المجال والعمل مع الاتحاد الأوروبي، مع

التركيز على إمكانية تحقيق الأهداف المشتركة، بدلاً من العمل على تقسيم الجهود.

أخيراً ينبغي تعي الولايات المتحدة بإنها تواجه ثلاث مجموعات من الأعداء في العراق وليس عدواً واحداً فقط: إن العدو الأول هو التهديد الواضح الذي يشكله الخصوم المباشرين للولايات المتحدة في العراق. أما العدو الثاني فهو نقاط الضعف والانقسامات والفساد الحاصل في الحكومة والقوات العسكرية في العراق التي تحاول الولايات المتحدة مساعدتها. والثالث هو جهل أمريكا بالعراق، والفشل في معالجة المهام المعقدة، ومنحنى التعلم في تطوير طرق فعالة لمساعدة العراق على المستويين الأمني والمدني - بالإضافة إلى قدرة واشنطن على التنبؤ بما إذا كان التدخل الأمريكي ممكناً في الحالات الطارئة.

ويخلص الكاتب: أن الولايات المتحدة تحتاج إلى أن تتعلم من دروس تدخلها في الفلبين في الفترة من 1899 إلى 1913، وكذلك في فيتنام، مع التركيز على الإستراتيجية الكبرى والنتائج طويلة المدى، فهذا يعد أمراً بالغ الأهمية لتجنب الحروب الطويلة التي ليس لها نهاية إيجابية، ولا سيما وأن الولايات المتحدة سوف تفشل دائماً حينما تحاول الانتقال من تقديم المساعدات إلى العراق إلى محاولة تغيير بلد وثقافة أخرى.

العراق: الحجر الأساس المفقود في السياسة الأمريكية تجاه الخليج

الكاتب:

أنتوني كوردسمان

الرئيس الفخري لكرسي الاستراتيجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، وهو الموقع الذي يقدم تحليلا سياسيا وعسكريا للتحديات الاستراتيجية التي تواجهها الولايات المتحدة. وقد عمل كوردسمان سابقا في مكتب وزير الدفاع الأمريكي ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ووزارة الطاقة.

المصدر:

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية:

<https://www.csis.org/analysis/iraq-missing-keystone-us-policy-gulf>

التاريخ:

29 نيسان 2021

ترجمة وتحرير:

مؤسسة «غدا لإدارة المخاطر» - د. كرار أنور البديري



ملخص تنفيذي

يبدو إن واحدة من الآثار الجانبية لتغير أولويات إدارة بايدن في الشرق الأوسط، هو إن العلاقات الأمريكية مع العراق تبدو وكأنها تحظى باهتمام عابر في أحسن الأحوال. ولكن ينبغي على الولايات المتحدة أن توظف الواقع الذي يتميز به العراق لصالحها. إذ إن جغرافية العراق وموارده النفطية الكبيرة، وعدد سكانه الكبير، والتأثير الاستراتيجي لتحالفاته مع القوى الخارجية، كلها عوامل تجعل من إنشاء عراق مستقر وآمن أمراً ضرورياً للحد من النفوذ الإقليمي المتنامي لإيران وروسيا؛ ولضمان بقاء سوريا بشار الأسد معزولة جزئياً عن العراق؛ ولإنشاء هيكل استراتيجي إقليمي أوسع وأكثر فاعلية يضم مصر والأردن ودول الخليج العربي الأخرى؛ ولضمان استقرار تنمية النفط العراقي وصادراته، وتطويرها بشكل تنافسي، وإفادة الشعب العراقي وليس إيران. وبالمجمل ستواجه الولايات المتحدة دائماً ثلاث تهديدات لمثل هذه الجهود في العراق، وليس تهديداً واحداً فقط. الأول/ هو التهديد العسكري الذي تشكله الجماعات الداخلية والمقاتلون المسلحون والمتطرفون والقوى الخارجية. والثاني/ هو مزيج الإخفاقات في الدولة المضيفة - السياسية، والحكومية، والاقتصادية - التي تخلق تهديداً وتحدياً خطيراً. والثالث/ والذي يعد في بعض الأحيان أكبر التهديدات، وهو الجهل الأمريكي بكيفية عمل الدولة المضيفة (العراق) بالفعل، والعوامل العسكرية والمدنية التي تقود الصراع، وما هي مستويات الإصلاح والتغيير التي تلبى توقعات شعبها المطلوبة والممكنة بالفعل.



مقدمة

ينصح مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الإدارة الامريكية بتصحيح نهجها حيال العراق عبر تشخيص الأخطاء التي رافقت ذلك النهج طيلة المدة السابقة، في ضوء التحديات التي يواجهها العراق محليا وإقليميا ودوليا، مع اقتراح حزمة من التدابير التي من شأنها أن تصحح ذلك المسار. وإذ تؤكد الدراسة على الأهمية الاستراتيجية للعراق بوصفه الباعث وراء ضرورة تبني خيار تصحيح ذلك النهج، وتسلط في الوقت نفسه الضوء على المكاسب التي ستحققها الولايات المتحدة اذا ما صحت نهجها في العراق.

إن واحدة من الآثار الجانبية لتركيز إدارة بايدن على الانسحاب من أفغانستان وإحياء المحتمل لاتفاقية خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران هو إن العلاقات الامريكية مع العراق تبدو وكأنها تحظى باهتمام عابر في احسن الأحوال، ولكن من الناحية العملية قد تكون علاقات الولايات المتحدة مع العراق وتطويرها كدولة مستقرة وآمنة، وضمان أنها يمكن أن تصبح مستقلة عن النفوذ الإيراني أكثر أهمية بكثير من مغادرة أفغانستان وإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، إذ لدى الولايات المتحدة العديد من الأهداف الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن إقامة علاقة إستراتيجية ناجحة مع العراق هي الآن واحدة من أعلى أولويات أمريكا.

العراق مصلحة استراتيجية حيوية

إن جغرافية العراق وموارده النفطية الكبيرة، وعدد سكانه الكبير، والتأثير الاستراتيجي لتحالفاته مع القوى الخارجية، كلها عوامل تجعل من إنشاء عراق مستقر وآمن أمرا ضروريا للحد من النفوذ الإقليمي المتنامي لإيران وروسيا؛ ولضمان بقاء سوريا بشار الأسد معزولة جزئياً عن العراق؛ ولإنشاء هيكل إستراتيجي إقليمي أوسع وأكثر فاعلية يضم مصر والأردن ودول الخليج العربي الأخرى؛ ولضمان استقرار تنمية النفط العراقي وصادراته، وتطويرها بشكل تنافسي، وإفادة الشعب العراقي وليس إيران. ولكن حتى الآن فشلت الولايات المتحدة في التعامل مع هذا الواقع الذي يتميز به

العراق على الرغم من حقيقة أنها خاضت ما يعادل أربع حروب في العراق منذ عام 1990، لاسيما وان حرب عام 2003، كانت نتيجة حقيقية لإنهاء حرب الخليج الأولى 1991 دون خطة حقيقية لإنهاء الصراع في العراق، لاسيما وان تنظيم داعش اصبح تهديدا رئيسا للعراق بسبب إن الولايات المتحدة قلصت دعمها للقوات العسكرية العراقية قبل الأوان في عام 2011، وفشلت في توفير ضمانات أمنية واضحة.

هناك العديد من الأخطاء التي ارتكبتها الإدارات الأمريكية في العراق منذ العام 2003 وصولا الى إدارة ترامب، وهي الإدارات التي تركت عراقا يفتقر الى القدرة على الردع والدفاع ضد التهديدات الخارجية مثل ايران وتركيا، ناهيك عن الفشل الأمريكي في بناء قوات عسكرية عراقية قوية، وخلق اقتصاد عراقي يعزز من قدرة الدولة.

مع ذلك الإخفاق فإن الأهم من كل ذلك إن العراق يواجه الآن تهديدات خارجية خطيرة، من بينها قدرة إيران المحتملة للهيمنة على العراق، وهو التهديد الذي من شأنه أن يخلق خطرا محتملا يتمثل في ان يصبح العراق جزءاً من كتلة قوة معادية تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي والبحر الأحمر. ذلك إن هذا التهديد الإيراني يتجاوز بكثير بقايا القوة المتطرفة لتنظيم داعش، ناهيك عن أن علاقات إيران بالقيادات الرئيسية في قوات الحشد الشعبي تمنحها وجودا أمنيا فعليا في العراق قد يتجاوز بالفعل وجود الولايات المتحدة.

وينبه التقرير إدارة بايدن حول تلك المخاطر ويشير: ان تطوير العلاقات الأمريكية-العراقية اهم من احياء الاتفاق النووي مع إيران او الانسحاب من افغانستان، ويبين: أنه حتى الوقت الحاضر ليس من الواضح ما إذا كانت إدارة بايدن قد عالجت بالفعل نقاط الضعف في قوات الأمن العراقية، أو ظهور تهديد إيراني جديد في العراق، أو ما الذي يمكن ان تؤدي إليه إخفاقات الحكم والتنمية في العراق بما فيها ظهور تهديدات متطرفة جديدة.

احتمالات نجاح الولايات المتحدة محدودة، لكن الخيارات تبقى:

ينبغي ان تتعلم الولايات المتحدة شيئا ما عن الحاجة إلى إنشاء عراق مستقر منذ العقود الأربعة الماضية، فمن الناحية العملية، كانت

«الحروب الطويلة» في العراق أطول بنسبة 50٪ تقريبًا من «أطول حرب» في أفغانستان، فعلى عكس الحرب في أفغانستان، ركزت حروب العراق على منطقة ذات أهمية استراتيجية حاسمة من حيث استقرار الاقتصاد العالمي وتدفق واردات السلع المصنعة من آسيا إلى الولايات المتحدة. في حين تتمثل الأهمية الاقتصادية الوحيدة لأفغانستان في صادراتها من المخدرات، وأمنها لا علاقة له إلى حد كبير بمصالح الولايات المتحدة.

منذ العام 2018، اتبعت الولايات المتحدة نفس النهج الفاشل في العام 2011، لمساعدة العراق من الناحية الأمنية والإصلاح الاقتصادي. ولاسيما ان هذا الإرث يجعل من الصعب على إدارة بايدن إنقاذ الموقف الأمريكي، ولكن لا يزال هناك **خياران رئيسان** يجب على الولايات المتحدة النظر فيهما. **الأول** هو جهد بقيادة الولايات المتحدة لمساعدة العراق على إنشاء القوات الأمنية التي يحتاجها لهزيمة التطرف والردع والدفاع ضد التهديدات والضغوط الخارجية من دول مثل إيران. **والثاني** - والذي قد يكون الأكثر أهمية - هو خلق بعض جهود المساعدة المشتركة مع شركاء الولايات المتحدة العرب والأوروبيين لمساعدة العراق في مشاكله الهائلة في الحكم، والانقسامات السياسية، والنمو السكاني، والانقسامات العرقية والطائفية، والتنمية الاقتصادية العادلة.

يمكن للولايات المتحدة فقط مساعدة عراق يساعد نفسه، ويجب أن تكون المساعدة مشروطة

يجب أن يكون أي نقاش حول خيارات المساعدة للعراق مستهلاً بحقيقة: أن الولايات المتحدة يمكن أن تساعد العراق حقًا في إنشاء قوات الأمن التي يحتاجها فقط إذا تحمل العراق وقادته مسؤولية أكبر عن أفعالهم، إذ يمكن أن تكون المساعدات الخارجية حافزًا قويًا إذا ركزت على الإصلاحات التي تفكر فيها دولة بالفعل وجاهزة للقيام بها، لكن **الولايات المتحدة لا تستطيع فرض الوحدة العرقية والطائفية على الجيش العراقي وقوات الأمن**. كما لا يمكنها إنشاء بنية سلطة عراقية تجد الطرق الصحيحة لدمج قوات الحشد الشعبي والقوات الكردية في قوات الحكومة المركزية العراقية. يمكن للولايات المتحدة فقط مساعدة العراق على متابعة إصلاحاته الخاصة للأمن الداخلي والشرطة وأنظمة العدالة. وهنا: قد

تكون الولايات المتحدة في وضع أفضل إذا دعمت المساعدات الأوروبية للعراق؛ لتفادي خطورة أن يُنظر إلى المساعدة الأمريكية على أنها محاولة لتوسيع النفوذ الأمريكي في العراق.

إن الدروس المستفادة من العقود القليلة الماضية توضح أن المانحين لا يمكنهم الاعتماد على خطط الدولة المضيفة أو تعهدات الإصلاحات التي لا تتحقق، لذلك يجب على الولايات المتحدة - وأي تحالفات أمنية ومساعدات مدنية تشكلها أو تنضم إليها - أن تنصح وتقتصر أين سيساعد هذا العراق على المضي قدماً. وهذا يجعل «مشروعية» جميع جهود المساعدة طريقاً حاسماً لتحقيق أي نجاح دائم في العراق. إذ توضح الدروس القائمة للجهود الأمريكية في العراق منذ عام 1991، أن المساعدات الأمنية والمدنية يجب أن تكون مرتبطة بقدرة العراق على إحراز تقدم فعلي، وبصدقه في استخدام المساعدات، وفعالية برامج المساعدات الرئيسية وجهود الإصلاح.

على الرغم من أهمية العراق من الناحية الاستراتيجية، يجب على الولايات المتحدة - وأي دولة تنضم إليها - أن توضح منذ البداية أنها لن تقدم المساعدة والدعم إلا إذا وضع العراق خططاً وبرامج فعالة، واستخدم المساعدات بشكل فعال وصادق نسبياً، وفي هذا المجال فإن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تخلق نوعاً من النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى استقرار دائم من خلال مطالبة العراق بخطط لا تعكس كلاً من الأولويات السياسية والاجتماعية له. إذ لا تستطيع الولايات المتحدة تغيير الدول التي تسعى إلى مساعدتها، لكن يجب أن تقتصر المساعدة الأمريكية بجهود داخلية ناجحة للإصلاح.

مساعدة العراق على إعادة بناء القوات التي يحتاجها فعلاً للدفاع

إن الولايات المتحدة بحاجة إلى قبول جزء كبير من اللوم عن الفشل في إعادة بناء قوات أمن عراقية فعالة منذ عام 2003. إذ يجب على الولايات المتحدة أن تنظر إلى ما هو أبعد من هزيمة العدو على المستوى التكتيكي وخلق قوات الدولة المضيفة على صورتها الخاصة. وإنما يجب أن

تبنى تلك القوات بطريقة تتصدى للتحديات الأمنية منذ البداية بطرق يمكن أن تخلق قوى محلية عراقية يمكنها أن تحافظ على نفسها، وتتحرك نحو الاستقلال الحقيقي، وتساعد في بناء دولة ناجحة - وليس ان تكون قوات لمجرد القتال. وبالمثل يجب أن تقرر المساعدة المدنية بالمساعدات العسكرية حيثما يفتقر العراق إلى الاستقرار السياسي، والحكم الفعال، والتنمية الاقتصادية الفعالة، ومع ذلك ينبغي ألا تكون هذه المساعدة تحويلية، بل يجب أن تركز على آفاق التنمية، وأن تقدم تحليلاً كاملاً للعوامل التي أضعفت العراق وجعلته دولة هشّة، والسعي إلى إصلاحات وتغييرات يمكن لأي دولة أن تجعلها تناسب ثقافتها وهيكلها السياسي.

ولكن من الجدير بالملاحظة، لا يمكن للولايات المتحدة أن تنجح في إيجاد شريك استراتيجي ترتبط قواته الأمنية بالولايات المتحدة وليس بالمصالح الوطنية العراقية. إذ سيؤدي هذا فعليا إلى ضغوطا خارجية إيرانية وسورية وروسية وغير ذلك من الضغوط الخارجية، فضلا عن المقاومة الداخلية من جانب أعداد كبيرة من العراقيين الذين هم مجرد وطنيين وغير مرتبطين بإيران أو قوى خارجية أخرى. ذلك إن عراقاً مستقرا نسبيا وقويا بما يكفي لردع إيران يكفي لمنع تشكيل محور رئيسي - يمتد من سوريا إلى إيران - ويسمح للعراق بالانضمام إلى الدول العربية الأخرى في إقامة علاقات أمنية وثيقة.

سيكون مثل هذا الجهد أقوى أيضاً إذا تم دعمه من قبل حلفاء وشركاء أمريكا الأوروبيين والخليجيين، مما يوضح أن الولايات المتحدة لا تحاول الهيمنة على العراق ولكن فقط تسعى لمساعدته. كما يمكن أن يكون لهذا الدعم المشترك مزايا كبيرة في بعض المجالات الرئيسية، ومن بينها إن القوى الأوروبية تتمتع بخبرة أكبر في إنشاء نوع قوات الأمن شبه العسكرية التي يحتاجها العراق أكثر مما تحتاجه الولايات المتحدة. كما يمكن للحلفاء الأوروبيين في كثير من الأحيان تقديم أسلحة أرخص وأسهل في الحفاظ عليها وتشغيلها - فضلا عن تقديم أشكال العقود الأخرى التي تكون أبسط وأرخص تكلفة ولا تثير العديد من القضايا المتعلقة بتأثيرها السياسي كما يفعل المتعاقدون الأمريكيون.

ويخلص التقرير: من الناحية العملية، ستواجه الولايات المتحدة دائما

ثلاث تهديدات لمثل هذه الجهود في العراق، وليس تهديدا واحدا فقط. **الأول/** هو التهديد العسكري الذي تشكله الجماعات الداخلية والمقاتلون المسلحون والمتطرفون والقوى الخارجية. **والثاني/** هو مزيج الإخفاقات في الدولة المضيفة - السياسية، والحكومية، والاقتصادية - التي تخلق تهديدا وتحديا خطيرا. **والثالث/** والذي يعد في بعض الأحيان أكبر التهديدات، وهو الجهل الأمريكي بكيفية عمل الدولة المضيفة (العراق) بالفعل، والعوامل العسكرية والمدنية التي تقود الصراع، وما هي مستويات الإصلاح والتغيير التي تلمي توقعات شعبها المطلوبة والممكنة بالفعل.

التوصيات والملاحظات:

- لا شك إن منطقة الشرق الأوسط تشهد تراجعاً في المدرك الإستراتيجي الأمريكي، بما في ذلك مكانة وأهمية العراق، ولكن يبدو إن الفشل الأمريكي في أفغانستان، جعل النظر الى العراق أكثر تفاعلاً، بوصفه إنموذج ناجح في بناء الدولة والتحول نحو الديمقراطية. وعليه فإن إستمرار نجاح هذا الانموذج بحاجة الى استدامة المساعدة العسكرية والاقتصادية الأمريكية، لذلك يركز التقرير على شقين: يفيد الأول: بأن تعزيز العلاقات الامريكية العراقية تكمن في تطوير القدرات العسكرية العراقية بطريقة تصبح فيها القوات العراقية المسلحة قادرة على الاعتماد على ذاتها بعيداً عن القوات الامريكية وذلك من خلال الاستدامة في التدريب والمساعدة العسكرية التي تؤسس الى هياكل امنية قوية على المستوى البري والجوي، بشكل يُمكن العراق من الدفاع عن نفسه وردع التهديدات العابرة للحدود الوطنية من دون الحاجة الى الدعم الأمريكي العسكري. اما الشق الثاني فيفيد: ان تعزيز القدرات العسكرية العراقية لا يكون امراً فعالاً من دون تعزيز القدرات الاقتصادية العراقية، فالأمن الاقتصادي -من خلال الإصلاح والتنمية- في العراق يتكامل مع الأهداف الأمنية في خلق استقرار أمني واقتصادي ويقوي من التأييد الشعبي للحكومة العراقية.
- من الأهمية بمكان توظيف الرؤى المذكورة في الدراسة وبما يساهم في تجاوز الإخفاقات السابقة في النهج الأمريكي تجاه العراق، اذ يمكن استثمار تلك النقاط وطرحها برؤية عراقية فيما يخص: أولاً/ الانتظام في تقديم المساعدات الأمنية، وتطوير هياكل القدرات العسكرية العراقية بشكل

التوصيات والملاحظات:

مستدام على المستويين البري والجوي، بشكل يقلل الاعتماد على سلاح الجو الأمريكي، وثانياً/ تعزيز القدرات الاقتصادية العراقية من خلال المساعدات الاقتصادية الكافية والفعالة لدعم الإصلاح الاقتصادي، بطريقة تتكامل مع الدعم الأمني المتقدم ومعززة له، ثالثاً/ تعزيز جهود العراق في مكافحة أسباب التطرف العنيف لتقويض الظروف المنشئة للتنظيمات المتطرفة، رابعاً/ تنويع مصادر الدعم العسكري والاقتصادي للعراق وجعلها متعددة الأطراف من خلال اشراك الدول الاوربية في جهود تطوير القوات العسكرية العراقية والإصلاح الاقتصادي.

- إن العمل على استثمار الدعم الأمريكي للعراق يكمن في وضع إستراتيجية تبين احتياجات العراق في المجال العسكري والاقتصادي والتنموي، والعمل على إدراج تلكم الاحتياجات كبرامج في الميزانية الفدرالية الأمريكية، وهي البرامج التي تقدمها او تقترحها الوكالات والوزارات قبل سنة ونصف من تنفيذ الميزانية، والتي تستغرق هي الأخرى ما يقرب من سنة لإقرارها.

العراق والسياسة الأمريكية العنف يُلقى بظلاله على محادثات مابعد الانتخابات

الكاتب:

كريستوفر إم بلانشارد

متخصص في شؤون الشرق الأوسط في دائرة البحوث البرلمانية التابعة
للكونغرس الأمريكي يعنى بالتركيز على أدوار ومسؤوليات وصلاحيات
الكونغرس في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

المصدر:

دائرة البحوث البرلمانية التابعة للكونغرس الأمريكي CRS

<https://crsreports.congress.gov>

التاريخ:

20 كانون الثاني 2022

ترجمة وتحرير:

مؤسسة «غدا لإدارة المخاطر» - د. نصر محمد علي

العدد 1
آذار 2022



ملخص تنفيذي

لم يتضح بعد ما إذا كانت نتيجة الانتخابات ومحادثات تشكيل الحكومة ستقلل من التأثير الرسمي للجماعات الموالية لإيران التي تسعى إلى مراجعة دعوة الجيش العراق للجيش الأمريكي للاحتفاظ بوجود استشاري في العراق أو الغاءه. يتوقع المحللون العراقيون ظهور حكومة ائتلافية توفيقية تضم مصالح الجماعات الموالية لإيران أو تجسدها إلى جانب منافسيها الأوفر حظاً في الانتخابات. وإذا يمكن لمثل هذه الحكومة أن تقلل من مخاطر العنف السياسي، بيد انها قد تقلل من فرص اجراء إصلاحات بنوية. وفي سياق تقييم الحكومة التي ستنشأ في العراق، قد يقيم المسؤولون الأمريكيون العوائد الناجمة من استمرار التعاون الأمني والعلاقات الثنائية الأخرى بإزاء المخاطر التي يتعرض لها استقرار العراق جراء استمرار سياسات المحسوبية والفساد والاعتماد على النفط وعلى الفواعل اللادولتية المسلحة.



أجرى العراق انتخابات وطنية في 10 تشرين الثاني / أكتوبر عام 2021، وذلك باختيار الناخبين 329 عضواً للهيئة التشريعية ذات المجلس الواحد، مجلس النواب، ويتولى الأخير انتخاب رئيساً للعراق ويصادق على برنامج رئيس الوزراء ومرشحي الحكومة. وتفصح نتائج الانتخابات عن أن المفاوضات بين الفصائل السياسية لتحديد «الكتلة الأكبر» الجديد في مجلس النواب، والتي ترشح رئيس الوزراء ومرشحي مجلس الوزراء. قد تضم الكتلة الأكبر أو لاتضم الائتلاف أو الحزب الذي فاز بأكثر عدد من مقاعد مجلس النواب. لقد استغرقت محادثات تشكيل الحكومة السابقة شهوراً لحسمها.

وعدّ مراقبو الانتخابات أن المسؤولين أداروا الانتخابات بنزاهة في ظل تدني نسبة الإقبال على التصويت ووجود بعض حالات المقاطعة. وفيما لم تُسفر عمليات إعادة الفرز عن تغييرات كبيرة، قضت المحاكم ضد مزاعم بعض الأحزاب بارتكاب مخالفات انتخابية. ومن ثم فقد انخرطت بعض الجماعات الموالية لإيران في احتجاجات صدامية ولوحت بالعنف إذا ما استبعدتها الحكومة العراقية القادمة. وعزا مسؤولون عراقيون لم تذكر أسمائهم هجوم تشرين الثاني / نوفمبر 2021 بطائرة مسيرة على مقر إقامة رئيس الوزراء إلى الميليشيات العراقية الموالية لإيران، غير أن قادة الميليشيات والمسؤولين الإيرانيين نفوا أي تورط لهم بذلك الهجوم. فيما أدان الرئيس بايدن «الهجوم الإرهابي» على رئيس الوزراء الكاظمي، وأكد قائلاً «أن الولايات المتحدة تقف بحزم مع حكومة العراق وشعبه في سعيهم لتعزيز سيادة العراق واستقلاله».

واعتمد العراق قانوناً انتخابياً جديداً لانتخابات تشرين الأول / أكتوبر، على أساس الترشيح الفردي والدوائر الانتخابية المحلية، الأمر الذي خلق فرصاً سياسية جديدة للمستقلين وأعضاء الحركة الاحتجاجية التي أسقطت الحكومة التي شكلت بعد انتخابات عام 2018. وإذا فاز أنصار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر بعدد أقل من الأصوات مقارنة بانتخابات عام 2018، بيد أنهم كيفّوا نهج ترشيحهم مع النظام الجديد وفازوا بأكثر عدد من المقاعد (73 مقعداً). فيما فاز المستقلون والمرشحون على مستوى القاعدة الشعبية بـ (43 مقعداً) مقعداً، تليهم حركة تقدم برئاسة رئيس

مجلس النواب محمد الحلبوسي (37 مقعداً)، وكتلة دولة القانون برئاسة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي (33 مقعداً)، والحزب الديمقراطي الكوردستاني (31 مقعداً). وقد حصلت كتلة الفتح الموالية لإيران على نصف عدد أصوات كتلة الصدر، إلا أنها فازت بـ 17 مقعداً فقط، بعد أن كانت 48 مقعداً في العام 2018.

ولم يتضح بعد ما إذا كانت نتيجة الانتخابات ومحادثات تشكيل الحكومة ستقلل من التأثير الرسمي للجماعات الموالية لإيران التي تسعى إلى مراجعة دعوة الجيش العراق للجيش الأمريكي للاحتفاظ بوجود استشاري في العراق أو الغاءه. يتوقع المحللون العراقيون ظهور حكومة ائتلافية توفيقية تضم مصالح الجماعات الموالية لإيران أو تجسدها إلى جانب منافسيها الأوفر حظاً في الانتخابات. وإذا يمكن لمثل هذه الحكومة أن تقلل من مخاطر العنف السياسي، بيد أنها قد تقلل من فرص اجراء إصلاحات بنيوية.

وفي سياق تقييم الحكومة التي ستنشأ في العراق، قد يقيم المسؤولون الأمريكيون العوائد الناجمة من استمرار التعاون الأمني والعلاقات الثنائية الأخرى بإزاء المخاطر التي يتعرض لها استقرار العراق جراء استمرار سياسات المحسوبية والفساد والاعتماد على النفط وعلى الفواعل اللادولتية المسلحة.

التحديات التي تنتظر الحكومة الجديدة

قاد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الحكومة منذ آيار / مايو 2020، بعد شهور من الجمود السياسي، غداة مطالبة المتظاهرين سلفه بالاستقالة في أواخر عام 2019. وقد جرت المفاوضات التي أفضت الى ترشيح الكاظمي في خضم تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران في العراق. إذ استمرت الهجمات التي تشنها الجماعات الموالية لإيران والتي تستهدف القوات الأمريكية وقوات التحالف - ومضيفيهم العراقيين - وكانت بمثابة اختبار لرئيس الوزراء المالكي طوال مدة ولايته. وانتهت سيطرة تنظيم الدول الاسلامية (داعش) على الأراضي في العراق في العام 2017، الامر الذي أعطى فسحة للعراقيين من أجل السعي للمزيد

من المساءلة في الحكم، وتحسين الخدمات، ووضع حد للفساد، وزيادة الفرص الاقتصادية. أدت هذه المطالب إلى اندلاع احتجاجات حاشدة في عامي 2019 و2020 هدأت وتيرتها مع تفشي جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19)، غير أنها عادت إلى الظهور في آيار/ مايو عام 2021 مع إصرار المتظاهرين على أن تقوم الحكومة بتحديد المشتبه بهم في سلسلة الاغتيالات والخطف لقادة الاحتجاجات، والنشطاء، وغيرهم ومحاكمتهم. لقد أدى استعمال الدولة القوة لاحتواء الاحتجاجات وتفريقها والإفلات من العقاب الذي يحيط بالعنف ضد الناشطين الى تشكيك الجمهور بقدرة الحكومة على العمل ضد الجماعات المسلحة التي تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة.

كما أدى الاعتماد المستمر على عائدات النفط والتزامات الدولة المتزايدة الى جعل العراق عرضة للانهايار المالي في عام 2020، حيث أدت الآثار الشاملة لجائحة كورونا الى تفاقم التحديات الاقتصادية والمالية. إذ أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية الى تدني إيرادات الدولة حتى منتصف عام 2020، غير أن الزيادات في الأسعار منذ ذلك الحين أدت الى فسحة لتنفس الصعداء مالياً. وتوقعت موازنة العراق لعام 2021 البالغة 89 مليار دولار عجزاً قدره 20 مليار دولار إلا ان اسعار النفط فاقت التوقعات على مدار العام. فقد وصف المسؤولون العراقيون في العام 2020 الحالة المالية للدولة بأنها سيئة، غير ان موازنة عام 2021 التي وافق عليها مجلس النواب لم تتضمن بعض اصلاحات الانفاق التي اقترحها مجلس الوزراء. إذ ان الاحتجاجات اندلعت في اعقاب اجراء بعض التخفيضات في الانفاق العام التي وافقت عليها الحكومة منذ عام 2020. يصف صندوق النقد الدولي التحسن الذي شهدته الادارة المالية في العراق على انه فرصة للتغيير وأوصى «بإصلاح الخدمة المدنية.. واحتواء تكاليف الأجور (الرواتب)، وتقليل الدعم غير الفعال للطاقة، وتنويع الإيرادات المالية، ووقف الخسائر في قطاع الكهرباء، وتعزيز الحكومة».

تواصل القوات العراقية محاربة فلول متمردي الدولة الإسلامية، الذي يحتفظون بالقدرة على العمل في المناطق الريفية والمناطق المتنازع

عليها غير المؤمنة بنحو كاف بين اقليم كردستان في شمال العراق والمناطق الواقعة الى الجنوب التي تتولى حمايتها القوات الحكومية الوطنية. وأبلغ المسؤولون الأمريكيون الكونغرس بأن مقاتلي داعش في العراق مازالوا قادرين على شن هجمات معقدة، وأفادوا بأن قادة داعش «واصلوا التركيز على توسيع التمرد لاستعادة السيطرة المادية على المنطقة».

فيما ظلت التوترات بين الجماعات المسلحة بمستويات عالية منذ عام 2019، عندما وسعت الجماعات المدعومة من إيران هجماتها على أهداف أمريكية، وكذلك في العام 2020، عندما أودت غارة أمريكية في العراق بحياة قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني وزعيم الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس، وردت إيران بهجمات على مواقع عراقية تستضيف القوات الأمريكية. واستمرت الهجمات المتقطعة بالصواريخ والطائرات المسييرة والعبوات الناسفة والأرتال الأمريكية والعراقية منذ عام 2020، حيث لاحظ بعض المحللين قلة التنسيق بين قادة الميليشيات.

موجات فايروس كوفيد-19، وصول اللقاحات

تعتبر الأنظمة الصحية العامة والخاصة في العراق أوجه قصور كبيرة وقدرات محدودة. إذ سجل العراق، رغم عدم اكتمال البيانات، أكثر من 2.1 مليون حالة كوفيد-19 مع أكثر من 24200 حالة وفاة اعتباراً من 19 كانون الثاني / يناير. وقدمت الولايات المتحدة، اعتباراً من تشرين الثاني / نوفمبر 2021، أكثر من 60 مليون دولار دعماً للعراق في تصديه لجائحة كوفيد-19. كانت تبرعات اللقاحات الأمريكية من بين أكثر من 6 ملايين جرعة تلقاها العراق خلال مبادرة كوفاكس COVAX. إذ أعطي أكثر من 14.4 مليون جرعة لقاح في العراق الذي يبلغ عدد سكانه أكثر من 41 مليون نسمة حتى كانون الثاني / يناير عام 2022.

2005 والبقاء على اتصال مع نظرائهم في بغداد لحل الخلافات بشأن إنتاج النفط والموازنة والأراضي المتنازع عليها والأمن. وقد أعادت الحكومة الوطنية، غداة استفتاء الاستقلال الذي أجرته حكومة إقليم كردستان عام 2017، تأكيد سيطرتها على بعض الأراضي المتنازع عليها، وحافظت على شروط تحويل الأموال الى حكومة إقليم كردستان، الأمر الذي ساهم في الضغوط المالية لحكومة إقليم كردستان.

يعد الحزب الديمقراطي الكردستاني ومقره في أربيل والاتحاد الوطني الكردستاني ومقره في السليمانية أكبر حزبين كرديين في مجلس النواب وفازا بأكثر عدد من المقاعد في انتخابات إقليم كردستان لعام 2018. يشغل زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسرور بارزاني منصب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان. ابن عمه نيجرفان بارزاني هو رئيس حكومة إقليم كردستان. ابن عمه نيجرفان بارزاني هو رئيس حكومة إقليم كردستان. قد تؤثر الصراعات بين الفصائل في أوساط عائلة طالباني التي تقود الاتحاد الوطني الكردستاني على مستقبل علاقة الحزب مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الأخرى في بغداد. لقد باتت حقوق الانسان في إقليم كردستان موضع تدقيق منذ اعتقالات تشرين الاول / أكتوبر وما أعقب ذلك من ادانات وأحكام بحق أفراد يكتبون بشأن الفساد والاحتجاجات في أوساط الكورد.

الشراكة مع الولايات المتحدة

جاءت زيارة رئيس الوزراء الكاظمي واشنطن العاصمة في تموز / يوليو عام 2021، تتويجاً لأربع جولات حوار استراتيجي بين العراق والولايات المتحدة بدأت في عام 2022. واستعرض رئيس الوزراء والرئيس بايدن معاً المناقشات التي ركزت على تعزيز الشراكة الاستراتيجية طويلة الامد التي حددتها «اتفاقية الاطار الاستراتيجي الثنائية لعام 2008». وأكدوا مجدداً دعوة العراق السيادية لاستضافة القوات الأمريكية وقوات التحالف الأخرى، وأكد المسؤولون الأمريكيون، في كانون الأول / ديسمبر والعراقيين ان مهام القوات الأمريكية المتبقية «تقتصر على تقديم المشورة والمساعدة وتمكين قوات الأمن العراقية لضمان عدم عودة داعش من الظهور».

وقد جددت إدارة بايدن، تشرين الثاني / نوفمبر عام 2021، الاعفاء من العقوبات على مشتريات طاقة عراقية محددة من إيران.

تعمل السفارة الأمريكية في بغداد، منذ آذار / مارس 2020، بموجب قواعد المغادرة التي امرت بها بسبب «الظروف الأمنية وخيارات السفر المقيد نتيجة لجائحة كوفيد-19». وماتزال القنصلية الأمريكية في أربيل مفتوحة. فيما علقت وزارة الخارجية العمل في القنصلية الأمريكية في مدينة البصرة الجنوبية في العام 2018.

أيد المسؤولون العراقيون والأمريكيون استمرار التعاون الأمني، بما في ذلك الوجود العسكري الأمريكي. وقد انخفضت مستويات القوات الأمريكية في العراق من 5200 في العام 2020 إلى 2500 في كانون الثاني / يناير عام 2021. وتُفصح التقييمات الأمريكية عن أن قوات الأمن العراقية مازالت تعتمد على دعم التحالف لبعض العمليات ضد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية. وقد فوض الكونغرس الأمريكي برامج تدريب للعراق وتجهيزه حتى كانون الأول / ديسمبر عام 2022، بضمنها مساعدات لقوات حكومة إقليم كردستان وخصص تمويلاً دفاعياً لبرامج التدريب والتجهيز في العراق حتى أيلول / سبتمبر عام 2022. وقد خصص الكونغرس ما يقرب من 7 مليار دولار لبرامج التدريب والتجهيز للعراقيين. ويسعى طلب وزارة الدفاع الذي قدمته الإدارة للسنة المالية لعام 2022 إلى الحصول على 345 مليون دولار لجهود التدريب والتجهيز ضمن إطار السلطات الخاصة بالعراق، بما في ذلك 240 مليون دولار لرواتب البيشمركة في إقليم كردستان، والتي استأنفت الولايات المتحدة دفعها في العام 2021. ستوفر مشاريع القوانين بشأن مخصصات الدفاع في مجلسي النواب والشيوخ للسنة المالية لعام 2022 التمويل للعراق بالمستوى المطلوب. إذ تدعم المساعدات الأمريكية في العراق إزالة الألغام، وإصلاح الإدارة المالية للقطاع العام، وتحقيق الاستقرار بتنسيق من الأمم المتحدة، وأهداف أخرى. وقد خصصت الحكومة الأمريكية أكثر من 405 ملايين دولار لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة منذ عام 2016، بما في ذلك الأموال لمجتمعات الأقليات الدينية والعرقية. وقد خصص الكونغرس 454.1 مليون دولار لبرامج المساعدات الأمريكية في العراق في السنة

العراق والسياسة الأمريكية العنف يُلقى بظلاله على محادثات مابعد الانتخابات

المالية لعام 2021. وقد طلب الرئيس بايدن 448.5 مليون دولار للسنة المالية لعام 2022. وقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من 294.8 مليون دولار كمساعدات إنسانية للعراق في السنتين الماليتين 2021 و2022. إذ نزح ما يقرب من 1.2 مليون عراقي داخلياً وعاد أكثر من 1.4 مليون إلى المناطق التي صُنفت على أنها «مناطق ساخنة» جراء مخاطر مختلفة.

التوصيات والملاحظات:

- ستواجه الحكومة العراقية المقبلة، على وفق الدراسة التي نشرتها دائرة البحوث البرلمانية التابعة للكونغرس الأمريكي CRS، جملة من التحديات كتلك التي تتصل بالحكومة، والشفافية، واصلاح القطاع الاقتصادي، وكذلك خطر الارهاب المتمثل بمحاولة تنظيم داعش الارهابي بتوسيع نطاق هجماته.
- ستقيم الولايات المتحدة تعاونها الأمني وعلاقاتها الثنائية مع العراق على أساس أداء الحكومة المقبلة.
- مازال تنظيم داعش الارهابي يمتلك القدرة على شن هجمات معقدة وسيعمل على توسيع نطاق هجماته املأً في استعادة السيطرة المادية على الارض.
- ان الصراعات في اوساط عائلة الطالباني ستؤثر على علاقة حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني من جهة ومع بغداد من جهة أخرى.

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاق صانع القرار عليها. ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.



IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks